

بعدها انخفضت مدخراته بالبنوك بالعملة الأجنبية 33% سنويا

تراجع ودائع القطاع الخاص للمرة الأولى منذ عامين

1,8% نمواً سنوياً لودائع القطاع المصرفي في مايو
لـ 41,7 مليار دينار

300 مليون دينار زيادة بالودائع تحت الطلب

تبلغ 8,8 مليارات دينار

13,4% نمواً للودائع الحكومية سنوياً لتصل إلى 6,9 مليارات دينار بنهاية مايو الماضي



بلغ النمو السنوي 1,8% لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي في مايو 2017، وذلك وفق آخر المعلومات التي يصدرها بنك الكويت المركزي، إذ بلغت الودائع 41,7 مليار دينار تزامناً مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 4,7% على أساس سنوي حين بلغ حجم الائتمان في مايو عام 2017 نحو 35,2 مليار دينار.

وقد جاء النمو السنوي للودائع الذي بلغ 737 مليون دينار من ارتفاع جميع الأنواع الرئيسية للودائع بمعدلات متفاوتة، باستثناء وداائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية التي انخفضت بشكل كبير وصلت نسبته 32,8%، ما أدى إلى تراجع طفيف للمرة الأولى في نحو عامين لودائع القطاع الخاص بشكل عام، وعلى أساس المقارنة الشهرية، ارتفعت الودائع بنحو 0,5% في مايو مقارنة مع 41,5 مليار دينار في أبريل 2017.

تراجعت حصة ودائع القطاع الخاص إلى 83% من إجمالي الودائع في مايو عام 2017، مقارنة مع حصتها التي شكلت 85% في مايو 2016، بينما ارتفعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 16,6% من إجمالي الودائع في مايو 2017 مقارنة مع 14,9% في مايو 2016.

إجمالي ودائع القطاع الخاص

تراجعت ودائع القطاع الخاص في مايو 2017 بنسبة 0,2% أي نحو 80,2 مليون دينار على أساس سنوي، وصولاً إلى 34,76 مليار دينار، مقارنة مع 34,84 مليار دينار في مايو 2016، في حين ارتفعت بنسبة 0,1% عند المقارنة شهرياً مع 34,72

737 مليون دينار

قيمة نمو جميع

أنواع الودائع

باستثناء القطاع الخاص



مقابل 6,7 مليارات دينار في أبريل من نفس العام، أما على أساس المقارنة السنوية فقد زادت الودائع الحكومية بنسبة ملحوظة قدرها 13,4% في مايو 2017 مقارنة مع 6,1 مليارات دينار في مايو 2016.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لأجلها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي رغم انخفاض حصتها نسبياً إلى 94,4% من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في مايو 2017 مقارنة مع 96,6% من إجمالي الودائع الحكومي في مايو 2016، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 5,6% مقارنة مع 3,4% في مايو 2016.

لودائع القطاع الخاص للمرة الثانية فقط خلال نحو ثلاثة أعوام ونصف العام، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بأكثر نسبة على أساس سنوي خلال أكثر من خمس سنوات، وتواصل التحركات المحسوبة على أساس سنوي لودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية اتجاهها المتنازلي منذ بداية العام الحالي.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي

ارتفعت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية مسجلة نمواً نسبته 2,6% على أساس شهري في مايو 2017 مقارنة مع أبريل، إذ بلغت 6,9 مليارات دينار

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص

ارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب بنسبة 8,5% في مايو 2017 عن العام الماضي، كذلك الودائع الادخارية بنسبة 3,8%، وقد حافظ النوعان من الودائع على الاتجاه التصاعدي لمعدلات النمو السنوي، في الوقت الذي ارتفعت فيه الودائع لأجل بنحو أقل نسبته 1,4% على أساس سنوي، لكن يلاحظ اتجاه تنازلي للمعدلات التي تتحرك بها الودائع لأجل والمحسوبة على أساس سنوي. ورغم ارتفاع جميع أنواع ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، يلاحظ تراجع سنوي

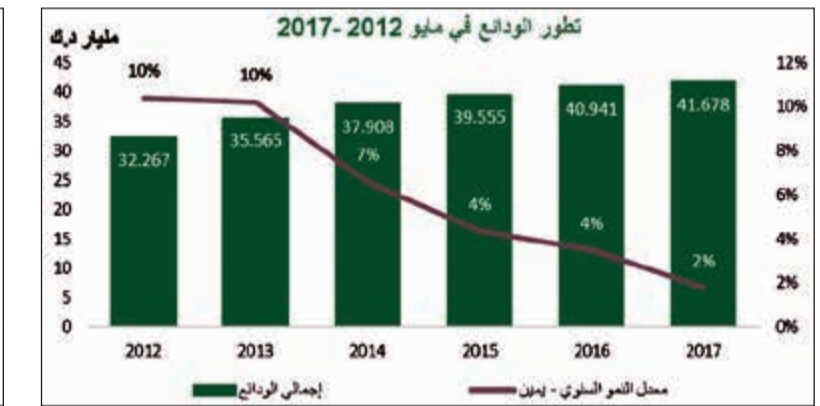
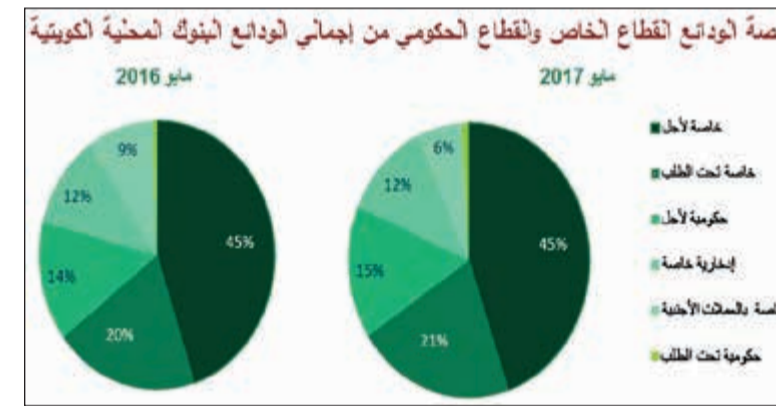
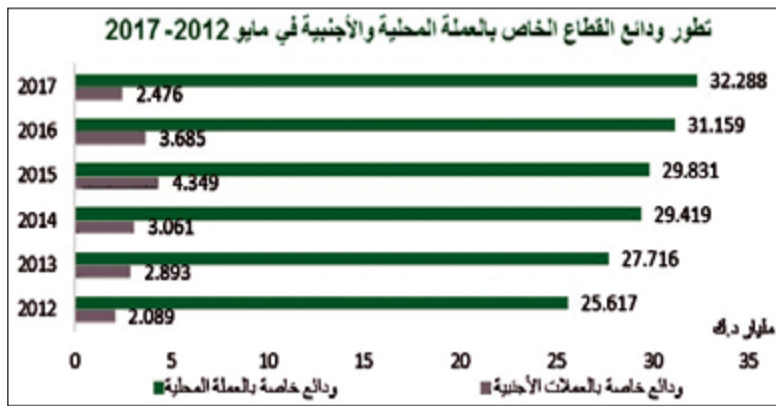
وبمقدار 50 مليون دينار عن 4,8 مليارات دينار في أبريل من نفس العام. في حين تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل بنحو 0,3%، وصولاً إلى 18,64 مليار دينار في مايو مقارنة مع 18,69 مليار دينار في أبريل 2017. وعليه، تخطت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية حاجزاً وصله للمرة الأولى حين بلغت 32,3 مليار دينار في مايو بارتفاع شهري نسبته 0,82% أي ما قيمته نحو 261,5 مليون دينار. على الجانب الآخر، تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنحو 8,1% على أساس شهري، وبنحو 219,2 مليون دينار مقارنة مع أبريل 2017.

حصة الودائع تحت الطلب إلى 27,2% في مايو 2017 مقارنة مع 25,9% في مايو 2016، بينما حافظت الودائع الادخارية على حصتها التي شكلت 15,1% من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مايو 2017 مقابل ذات الحصة في مايو 2016.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص

ارتفعت الودائع تحت الطلب إلى 8,8 مليارات دينار في مايو مقابل 8,5 مليارات دينار في أبريل 2017، بنسبة ارتفاع شهري بلغت 3,2% أي ما يعادل 272,3 مليون دينار، كما ارتفعت ودائع الادخار إلى 4,9 مليارات دينار بنسبة 1%

مليار دينار في أبريل 2017، وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية، وبلغت الودائع بالعملة المحلية نحو 32,3 مليار دينار في 2017، تمثل 92,9% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، من ارتفاعه عن حصتها البالغة 89,4% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في مايو 2016. يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لأجلها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد انخفضت حصتها في مايو 57,7% من ودائع العملة المحلية مقابل 59% في نفس الشهر من العام الماضي، في حين ارتفعت



الانتهاء من تنظيف البقع النفطية المتجمعة في معظم المناطق الخالد: المسح البحري والجوي أظهر عدم وجود بقع نفطية جديدة

لاحتواء هذه الأزمة، وأشاد بدور فريق الطوارئ للقطاع النفطي بالتنسيق مع الجهات الأخرى وبالجهود المستمرة في مراقبة وتقييم الوضع بعد نشر القطع البحرية على امتداد المناطق الساحلية وبكل الجهود الحثيثة المبذولة من فريق القطاع النفطي وجهات الدولة الأخرى لاحتواء البقع النفطية والسيطرة عليها حفاظاً على أمن وسلامة المنشآت الحيوية للبلاد.

النفطية المتجمعة في معظم المناطق المتأثرة، منها منطقة مأخذ لمحطة الزور الجنوبية بعد وضع خطة عمل لحمايتها وتطويقها، كما تم الانتهاء من تنظيف المنطقة المحيطة بمحطة الزور الشمالية لوزارة الكهرباء والماء. وأضاف أن الفرق المختصة لا تزال تقوم بالزيارات التقديرية لبقية المناطق المتأثرة لمتابعة التطورات وسير أعمال التنظيف وأخذ الإجراءات الاحترازية الواجبة



الشيخ طلال الخالد

قال المتحدث الرسمي للقطاع النفطي الكويتي الشيخ طلال الخالد إنه لم يتم رصد أي بقع نفطية جديدة بعد انتهاء المسح البحري والجوي وبعد تنشيط الشريط الساحلي من قبل القطع البحرية من رأس الفينطيس مروراً بالجزر إلى رأس السالمية بالاستطلاع الجوي. وأكد الشيخ طلال الخالد في تصريح صحافي أمس، الانتهاء من تنظيف البقع

مؤشر «يورو ستوكس» للسفرات والترفيه هبط بنسبة 2,3% أسهم شركات السياحة والطيران الأوروبية تتكبد خسائر كبيرة بعد اعتداءات برشلونة



وكالات: سجلت أسهم شركات السفر الأوروبية تراجعاً حاداً في تعاملات ختام الأسبوع الماضي بعد هجوم دام في مدينة برشلونة السياحية. وخلال ختام تعاملات الأسبوع انخفض مؤشر الأسهم القيادية بمنطقة اليورو 1% إثر خسائر للأسهم الآسيوية والأميركية الخميس الماضي. وتصدرت أسهم السفر والترفيه خسائر القطاعات وانخفض مؤشر القطاع 1,4% وكانت أسهم شركات الطيران هي الأسوأ أداءً.

وتراجع سهم شركة المطارات الإسبانية آينا 2% بعد هجوم الخميس الماضي الذي أودى بحياة 13 شخصاً. وقالت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية في نسختها الإلكترونية، إن مؤشر «يورو ستوكس» الأوسع نطاقاً للسفرات والترفيه تراجع بنسبة 2,3%، تزامناً مع خسائر عدد من الفنادق وشركات الطيران. وأوضحت الصحيفة أن أسهم «ريان إير» هبطت بنسبة 3% عند 18,35 يورو، وخسرت «آي إيه جي»، والشركة الأم للخطوط الجوية البريطانية، نحو 3,1% لتصل إلى 605 بنسات، كما انخفضت أسهم «إيزي جيت» بنسبة 3,2% عند 12,59 إسترلينيًا.

كما أشارت الصحيفة إلى تراجع أسهم شركات الأتافقة العالمي مثل «أكورد»، بنسبة 1% عند 39 يورو، وفقدت

مجموعة الفنادق الإسبانية «ميلييا» نحو 2,2%، بينما انخفضت مجموعة فنادق «إنتركونتيننتال» بواقع 1,5% عند 39,30 جنيهًا إسترلينيًا، ما جعلها أكبر المتراجحين في مؤشر «إيبكس» الإسباني. وتراجعت أيضاً شركات السياحة والترفيه منها «توماس كوك» التي انخفضت بنسبة 1,9%، كما فقد مؤشر سهم شركة «توي» حوالي 0,5%.

وتسببت العمليات الإرهابية المتكررة خلال السنوات الأخيرة في تكبد شركات السياحة والسفر خسائر كبيرة، خاصة مع توقف السياح عن السفر وسط مخاوف من تكرار الهجمات، فيما حذرت «توماس كوك» العام الماضي

أسهم «ريان إير» و«آي إيه جي» خسرت 3% بنهاية الأسبوع



«الفيدرالي» يريد دلائل على ارتفاع التضخم كي يرفع الفائدة مجدداً الذهب يعزز مكاسبه بعد إعلان «الفيدرالي» تأجيل رفع الفائدة

حائزي المعدن الأصفر الذي لا يدر عائداً بينما يدعم الدولار المقوم به المعدن. وانخفض الدولار وعائد السندات بعد نشر محضر اجتماع المركزي الأميركي لكنهما عوضا بعض خسائرها. وارتفع سعر الذهب في المعاملات الفورية 0,4% إلى 1286,44 دولاراً للأوقية (الأونصة). وارتفعت عقود الذهب الأميركية الآجلة تسليم ديسمبر 0,7% لتبلغ عند التسوية 1292,40 دولاراً للأوقية. وصعد البلاديوم 1,1% إلى 923,8 دولاراً للأوقية بعد أن سجل في وقت سابق أعلى مستوياته منذ فبراير 2001 عند 930 دولاراً للأوقية.

وقال دومينيك شتاينر من يوبي.إس لإدارة الثروات في هونغ كونغ إن البلاديوم، الذي يستخدم في صناعة السيارات، ارتفع اقتفاء لأثر موجة صعود قوية في المعادن الصناعية مثل النحاس والألمنيوم خلال الأسبوع الماضي. وتراجعت الفضة 0,5% إلى 17 دولاراً للأوقية في حين انخفض البلاتين 0,6% إلى 970,55 دولاراً للأوقية.

وكالات: ارتفع الذهب خلال الأسبوع الماضي بعدما لمح مسؤولون بمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) إلى أن أسعار الفائدة قد ترتفع بوتيرة أبطأ من المتوقع، بينما صعد البلاديوم إلى مستوى جديد هو الأعلى في 16 عاماً بدعم قوة أداء أسواق المعادن الصناعية. وقال روبرت كابلان رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي إنه يريد رؤية دلائل على أن التضخم سيرتفع إلى المستوى المستهدف البالغ 2% في الأمد المتوسط كي يدعم رفع أسعار الفائدة مجدداً.

وقال نيل كاشكاري رئيس بنك الاحتياطي في مينيابوليس إنه ما زال لا يرى ضرورة ملحة لرفع أسعار الفائدة. وأظهر محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الذي عقد في 25 و26 يوليو أن صناع السياسات يرغبون في الإجماع عن رفع الفائدة مجدداً إلى حين يتضح أن معدلات التضخم الضعيفة مؤقتة. ويتأثر الذهب بارتفاع أسعار الفائدة لأن رفعها يعزز عوائد السندات ويزيد من تكلفة الفرص البديلة الضائعة على